

*Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève*



**الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف**

**بيان المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة
ضرار عبد الرزاق رزوقي**

**مراجعة التقرير الدوري الثالث والرابع الموحد لدولة الكويت
الدورة الخمسين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة**

جنيف 13 أكتوبر 2011

السيد الرئيس

يطيب لنا في هذا المقام أن نقدم للجنة الموقرة عرضا مفصلا لتقرير دولة الكويت الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة , مؤكداين سعي دولة الكويت الحثيث والدائم على الرقي بكل ما من شأنه رفع قيمة الإنسان وحقوقه عامة.

السيد الرئيس



إن حقوق المرأة واحترام إنسانيتها جزء لا يتجزأ من مكونات واهتمام دولة الكويت بالإنسان, وفي المقابل فإنها ترفض ولا تقبل أي انتقاص أو انتهاك يمس حقوقها استنادا إلى ديننا الإسلامي الحنيف وتكريمه لها , لذلك جاءت نصوص الدستور موجهة الخطاب إلى الفرد على الإطلاق.

وقد نصت المادة 7 من دستور دولة الكويت على أن العدل والحرية والمساواة دعائم أساسية من دعائم المجتمع , كما نصت المادة 29 منه وأقتبس " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة , ولا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين " نهاية الاقتباس. ومن خلال ذلك تتحقق النظرة الشمولية للمجتمع بعدم التمييز بين الرجل والمرأة .

كما نؤكد على أن المرأة في دولة الكويت تتمتع بالشخصية القانونية منذ ميلادها , حيث سنت القوانين التي تركز حقوقها وتمنع المساس بها مما يجعل القانون خير حافظا ومدافعا عنها بعد الله سبحانه وتعالى.

السيد الرئيس

عندما صادقت دولة الكويت على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة, كانت منسجمة مع مبادئها ومتطلباتها الحضارية , كما أنه يُعد استكمالاً لكل ما قامت به من جهود كبيرة في سبيل الحفاظ على كرامة وحقوق المرأة, وبذلك سعت إلى إعمال وتفعيل بنود الاتفاقية والتي أصبحت جزء من قوانينها الوطنية.

السيد الرئيس



إن ما نقدمه اليوم ما هو إلا إضافة لتقارير دولة الكويت السابقة وبيان للمستجدات التي طرأت بشأن واقع حقوق المرأة في دولة الكويت , ولا شك أن التطورات كثيرة والآمال كبيرة في تحقيق الأفضل دائما مؤكدين أنها ليست نهاية المطاف , فاتحين الباب لاستيعاب كل ما هو جديد ومكمل لحقوق المرأة .

ويسرنا أن نستعرض أبرز انجازات دولة الكويت في كل ما يتعلق بحقوق المرأة وذلك على النحو الآتي :

لقد استكملت المرأة الكويتية حقوقها السياسية كافة منذ عام 2005 وذلك عندما نالت حقها بالمشاركة في الانتخابات النيابية سواء ناخبة أم مرشحة وبمنتهى الحرية , إلى أن حققت نجاحا طيبا في انتخابات عام 2009 وذلك بوصول أربعة مرشحات إلى مجلس الأمة , ليشركن في القضايا العامة على وجه العموم وقضايا المرأة على وجه الخصوص .

أما في شأن حرية المرأة في التنقل فقد كفلها الدستور. وجاء حكم المحكمة الدستورية في عام 2009 ليقضي بعدم دستورية المادة 15 من القانون رقم 11 لسنة 1962 المتعلق بضرورة حصول الزوجة على إذن زوجها لاستصدار جواز السفر. وبموجب هذا الحكم، يصبح من حق المرأة الحصول على جواز سفر دون إذن من أحد.

- أما في مجال الحق في الرعاية السكنية فقد أصدر مجلس الأمة مؤخرا القانون رقم 2 لسنة 2011 , والذي عدل القانون رقم 47 لسنة 1993 حيث منح بمقتضاه المرأة بجميع فئاتها (متزوجة - أرملة - مطلقة - عزباء) الحق في الرعاية السكنية.

- أما في مجال الوظائف العامة فلم تتضمن قوانين الخدمة المدنية أية تفرقة بين الرجل والمرأة , فهناك مساواة كاملة في المرتبات والبدلات والمكافآت المادية والعينية , بل أن هناك مزايا تنفرد فيها المرأة خاصة بطبيعتها كإجازات الأمومة والوضع وغيرها , وقد عزز ذلك كله



العديد من القوانين مثل القانون رقم 2011/8 الخاص بحقوق الأفراد ذوي الإعاقة , والقانون رقم 2011/12 بشأن قانون المساعدات العامة .
كذلك نجد أن قانون العمل الأهلي رقم 2010/6 ساوى في الأجر بين الرجل والمرأة إذا كانت تؤدي العمل نفسه .

السيد الرئيس

إن ما تم عرضه وما سبقه من التقارير الخاصة بالمرأة إنما يؤكد حرص دولة الكويت على ضمان حقوقها ورعايتها وصونها والتوسع فيها في ضوء احتياجاتها الإنسانية, وهذا ما جعل قضية تمكين المرأة أحد الأهداف الرئيسية للخطة التنموية لدولة الكويت التي أقرت بموجب القانون رقم 2010/9 .

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نتقدم لكم وللجنة الموقرة بجزيل الشكر والامتنان على حرصكم الدائم ومتابعتكم الهادفة والموجهة لكل ما يمس حقوق الإنسان وكرامته والبحث عن أفضل السبل لتأصيلها وتحقيقها على أرض الواقع , آمليين دوام التوفيق لكم في عملكم الإنساني الكبير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته